

السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية كما حددها الميثاق الوطني

مقدمة:- لله الحمد والمنة وعلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

فالساسة العامة لبلد ما تحددها - صنعاً في البد، وتعديلاً في المسار، وتصحيحاً في العثار- عوامل عدة... أمهاتها: الإرث الحضاري، والإختيار العقائدي، والموقع الجغرافي، والحجم السكاني، والضع الاقتصادي، والتركيب العقائدي أو المذهبي أو الطائفي في البلد، والعلاقات مع الآخرين من الأقارب والأبعاد. وحين تتفاعل هذه العناصر جميعاً تصنع توجيهين رئيسيين:

- توجه ينحو منحى إصلاح البيت من الداخل..وتلك هي السياسة الداخلية.
 - وتوجه آخر يؤطر البناء الإجتماعي من خارجه، محدداً أوليات وأولويات التعامل، وحديات الصداقة أو العداوة، وتلك هي السياسة الخارجية.
- وتتفاعل السياستان أخذاً، وعطاءً، وتأثراً، وتأثيراً....ليحدث تعديل في إحدهما، وهما كفتا ميزان لا تطيش أحدهما إلا بسبب من أنقال الخطأ في تقدير الأمور في الكفة الأخرى، والبلد السعيد من احكمت قيادته الوزن، فتعادلت الكفتان، إذ الإستقرار وليد التوازن، وفي أفيائه تنشأ الحضارة المتزنة.
- وهذا الإتزان لا يتجسد عملاً يسبقه إتزان على مستوى الفكر يوجه العمل، ويمنحه عمقاً عقائدياً، فتتطبع المسلكيات بطابع الفكر الموجه: إتزان في إعتزاز، ومرونة في ثبات، وتألق في واقعية الأمر الذي وفره الميثاق الوطني للسياسة العامة للدولة، وللمنظور الشمولي للتمدن، ولما يتفرع عنهما، وتتغيا هذه الدراسة إيضاح ذلك السمو التنظيري في جانب السياسة الخارجية، في بسط يشتمل: مدخلاً نظرياً، وعرضاً تاريخياً فاستعراض للتصور الميثاقي للسياسة الخارجية، على أن تضطلع دراسة أخرى إن شاء الله تعالى

بجلاء الجانب التطبيقي ليتضح عناق العمل للفكر، في ديمومة تفصح عن صلاحية النظرة واستقامة العمل معاً.....وبالله التوفيق..

مدخل نظري :-

أولاً : التعريف

ثانياً : مؤسسات صنع السياسة الخارجية

ثالثاً : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

1- الوضع الجغرافي أو الطبيعي

2- الوضع السكاني

3- النظام السياسي الداخلي

أولاً: التعريف

يحتاج الفرد لكي يشبع بعض حاجاته رغباته المعنوية والمادية إلى أن يتصل بغيره من الناس، وأن يدخل معهم في علاقات أخذ وعطاء، وكالفرد فإن الجماعات عندما نشأت بدأت في إقامة علاقات مع بعضها البعض، بغية إشباع رغباتها، وتوفير حاجاتها التي لا تستطيع إشباعها، أو توفيرها من مواردها وقدراتها الذاتية.

ويتطور هذه الجمعات من أشكالها الأولى البدائية كالعشيرة والقبيلة إلى أشكال أكثر رقياً و إنظاماً كالدولة والمنظمات الإقليمية والعالمية، تطورت – أيضاً – العلاقات التي تربط بينها، وأصبحت هذه العلاقات تعرف – مؤخراً – بالعلاقات الدولية، وذلك تمييزاً لها من العلاقات الداخلية السائدة داخل حدود كل دولة.

وعلى غرار تنظيمها للعلاقات الداخلية بدأت الدول تهتم أيضاً بتنظيم علاقاتها الدولية وتوجيهها لما يحقق مصالحها، وبينما عرفت الطريقة التي تنظم بها الدول علاقاتها الداخلية بالسياسة الداخلية، فإن الطريقة التي تصرف بها الدول علاقاتها الدولية أصبحت تعرف بإسم السياسة الخارجية.

وليس هنالك اتفاق على تعريف موحد للسياسة الخارجية إذ إن هنالك تعريفات متعددة تختلف باختلاف المنظور والعناصر المتضمنة في كل تعريف.. غير إننا سنكتفي هنا بإيراد تعريفين ينص الأول على ان السياسة الخارجية هي :

(تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول)¹، وينص الثاني على أن السياسة الخارجية هي :

(برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المجتمع الدولي)².

ومع أن في الإمكان – كما سبقت الإشارة – تتبع الجذور البعيدة للسياسة الخارجية، وخاصة على مستوى الممارسة في تاريخ الأمم القديمة، إلا أن من المؤكد أن اهتمام تلك الأمم القديمة بالسياسة الخارجية كان بصفة عامة – يتسم بالبساطة، والبدائية ومحدودية الأهداف والوسائل، ونتيجة للتطورات التي شهدتها المجتمع الدولي والتي أصبح بموجبها الإنعزال الدولي أمراً متعزراً وخطيراً، بالإضافة إلى تنامي إمكانيات الاستفادة من العلاقات الدولية، بدأت السياسة الخارجية تكتسب مزيداً من الأهمية والاهتمام على مستوى الممارسة والتنظير، وإن كان يمكن القول أن تطور السياسة على مستوى الممارسة سابقاً لتطورها على مستوى التنظير والعلم.

وفي إطار تطور السياسة الخارجية على المستوى العلمي بدأت الجامعات والمؤسسات العلمية المتخصصة التي تعني بالعلوم السياسية تعنتي أكثر فأكثر بتدريس السياسة الخارجية للدول، واتجهت الدول إلى تأهيل وتدريب الكوادر التي تعمل في مجال السياسة الخارجية من خلال دورات ومؤسسات متخصصة بهدف توفير الكوادر العلمية القادرة على توجيه سياستها الخارجية وتخطيطها على أسس علمية مدروسة.

¹ المدخل في علم السياسة د. بطرس غالي، د. محمد خيرى عيسى ص 309.

² مجلة السياسة الدولية، العدد 86 أكتوبر 1986.

ثانياً: مؤسسات صنع السياسة الخارجية:

نظراً إلى اتجاه الدول في إطار تطورها العام – إلى إحلال المؤسساتية محل الفردية التي كانت تغطي على جميع شئون الدولة قديماً، وكنتيجة لتعدد أمور السياسة الخارجية وتحول السياسة نفسها من مجرد فن إلى علم له مبادئه وأسسها، فإن صنع السياسة الخارجية الذي ينوب عنه – كما كان سابقاً – وإنما أصبح صنع وتنفيذ السياسة الخارجية من مهام مؤسسات عدة.

وتختلف هذه المؤسسات من حيث عددها وطبيعتها ومدى دورها باختلاف النظم السياسية للدول المختلفة، غير أنه يمكن القول أن المؤسسات التالية مشتركة – على الأقل من ناحية رسمية – في كل الدول:

1- رئاسة السلطة التنفيذية

2- وزارة الخارجية

3- وزارة الدفاع وأجهزة المخابرات

4- الجهاز التشريعي في الدولة ما عدا في دول قليلة جداً

5- الهيئات الدبلوماسية في الخارج، ودورها تنفيذي أكثر منه تخطيطي.

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات هنالك مؤسسات أخرى تشارك في بعض الدول – بصورة أو أخرى – في صنع السياسة الخارجية منها وزارات الاقتصاد، والتجارة، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، وجماعات المصلحة، وغيرها من المؤسسات الوطنية، وقد تشكل هذه المؤسسات – كلها أو بعضها – لجاناً أو مجالس مشتركة لتنسيق دورها في صنع السياسة الخارجية.

ومن ناحية عملية فإن بعض هذه المؤسسات غالباً ما تغطي على غيرها وتتفرد – رغباً عن دستور البلاد وقوانينها – بصنع السياسة الخارجية، وقد يصل الطغيان أحياناً إلى أن ينفرد شخص أو بعض الأشخاص دون كل هذه المؤسسات بصنع السياسة الخارجية، وتتحول المؤسسات الباقية كلها إلى مؤسسات تنفيذية فقط.

ومن جانب آخر فإن صنع السياسة الخارجية قد لا يكون رهناً بمؤسسات أو شخصيات وطنية فقط، بل قد تشاركها فيه بعض القوى الخارجية (دول أو مؤسسات إقليمية) إما من منطلق تنسيقي أو تعاوني مشترك، وإما من منطلق إضطرار الدولة إلى الخضوع لقوى خارجية ضاغطة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:-

تتفاعل عوامل عدة في التأثير على السياسة الخارجية للدول وكما هو متوقع فإن هذه العوامل تختلف من حيث: طبيعتها، ومدى أهميتها، وعددها من دولة إلى أخرى، ويمكن الإشارة إلى بعض أهم هذه العوامل كالتالي:

1- **الوضع الجغرافي أو الطبيعي:** فموقع الدولة هو الذي يحدد علاقتها المكانية

قرباً أو بعداً من الدولة الأخرى التي تشكل الطرف الآخر في سياستها الخارجية، والموقع الجغرافي هو الذي يحدد إنتماءات الدول الخارجية فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، كما أن الموقع الجغرافي هو الذي يحدد بعد أو قرب الدولة من أماكن التوتر بين الدول ومن الأماكن والخطوط الإستراتيجية التي تشكل محل صراع دولي تتأثر به السياسة الخارجية لدول المنطقة، وترتبط بالوضع الجغرافي أيضاً مساحة الدولة وما يترتب على صغر أو كبر هذه المساحة من مشاكل أو امتيازات قد تؤثر في النهاية على السياسة الخارجية للدولة. ثم أن التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية أيضاً له تأثيره على سياسة الدولة الخارجية فالدولة الغنية الموارد أقدر – إذا ما أحسنت إستغلال مواردها – على نهج سياسة خارجية مستقلة أكثر من الدول الفقيرة في مواردها، والتي قد تضطر في سبيل الحصول على بعض هذه الموارد أو المساعدات الاقتصادية إلى نهج سياسة خارجية تبعية أو – على الأقل – توافقية مع الدول المانحة للمساعدات. ومن جانب آخر فإن الموارد الغنية قد تكون نقمة على بعض الدول الضعيفة من حيث

أنها قد تعرضها لصراعات الأطماع الجولية التي قد تصل حد التسلط على سياستها الخارجية.

2- **الوضع السكاني:** - من أهم المؤثرات السكانية على السياسة الخارجية التكوين العرقي، وحجم السكان ، والتحركات السكانية، والتوزيع الديمغرافي، فوجود عرقيات مختلفة قد يؤدي إلى نزاعات داخلية تنتج عنها مضاعفات دولية تؤثر على السياسة الخارجية وقد يكون حجم السكان أحد عوامل محددات سياسة الدولة الخارجية فيما يتعلق بموقفها من الهجرات الوافدة أو الخارجة، وما يترتب عليها من تأثيرات على سياستها الداخلية والخارجية، كما أن حجم العنصر البشري في الدولة يتأثر به نفوذها العسكري بحيث تسيل الدولة - بناء عليه إلى انتهاج سياسة إما توسعية عدوانية وإما سلمية محايدة ، ويرتبط بالوضع السكاني أيضاً حظ الدولة من الكفاءات المختلفة وما يترتب على ذلك من ضعف الدولة أو قوتها في مجال سياستها الخارجية ، سواء من حيث التأثير الشخصي المباشر في صنع السياسة الخارجية، أو من حيث أن العنصر البشري هو العامل الحاسم في مدى مقدرة الدولة على إستغلال إمكاناتها الجغرافية والطبيعية لصالح سياستها الخارجية.

3- **النظام السياسي الداخلي:** النظام السياسي الداخلي هو المسئول في النهاية عن تشكيل السياسة الخارجية للدولة ، فدستور الدولة هو الذي يحدد المؤسسات المعنية بصنع السياسة الخارجية، وعقيدة الدولة السياسية هي التي ترسم المبادئ والأسس التي تحكم سياستها الخارجية كما أن سياسة الدول الخارجية تتأثر - حتماً - بمدى إستقرار سياستها الداخلية، وإذا كنا قد أشرنا سابقاً إلى احتمال تدخل بعض القوى الخارجية في صنع سياسة الدولة الخارجية فإن من المؤكد أن هذا التدخل إنما هو مرتبط بموقف المؤسسات الداخلية للدولة المعنية ومدى قابليتها لمثل هذا التدخل.

تاريخ السياسة الخارجية لبلادنا

أولاً: السياسة الخارجية في عهد الدول اليمينية القديمة

ثانياً: السياسة الخارجية في العصر الإسلامي

ثالثاً: السياسة الخارجية في عهد الأئمة

رابعاً: السياسة الخارجية بعج قيام الثورة

السياسة الخارجية في عهد الدول اليمينية القديمة:

بالرغم من أن جوانب كثيرة من تاريخنا القديم بما فيها جانب العلاقات بالعالم الخارجي لم يكتمل بعد بناؤها التاريخي إلا أن ما توفر من معلومات عن العلاقات القديمة لبلادنا بالعالم الخارجي تؤكد إن هذه العلاقات كانت نشطة وفعالة في (عبر مراحل تاريخية كانت اليمن تلعب أدواراً فعالة في منطقة الشرق الأوسط)¹، ويمكن القول أن علاقات الدول اليمينية القديمة – ما قبل الميلاد بالعالم الخارجي قد اتسمت بطابعين أساسيين هما الطابع التجاري وخاصة في عهد الدولة المعينية والسبئية والطابع العسكري الذي ميز عهد الدولة الحميرية بصفة خاصة.

ونظراً للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به بلادنا بالنسبة لطرق التجارة البرية والبحرية في العالم القديم، وبفضل إدراك الدول اليمينية القديمة لأهمية هذا الموقع وتوظيفها له بالصورة السلبية استطاعت دولنا القديمة وخاصة معين وسبأ – أن تحقق لنفسها وضعاً يجعلها تتحكم في الاتجارة الدولية على مستوى الشرق الأوسط ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقية الشرقية وآسيا الجنوبية، يقول الشماحي: (كان الفينيقيون والسبئيون على صلة دائمة يكمل أحدهما الآخر صلة مكنتهما من السيطرة الاقتصادية في عصرهما وأصبحت لهما مستعمرات تجارية برية وبحرية تمتد من غرب البحر الأبيض إلى الهند والصين لتيسير التجارة وتنقلاتها بين الشرق والغرب)².

¹ الميثاق الوطني / السياسة الخارجية

² الشماحي ص 51

وفي عهد الدولة الحميرية اتسمت علاقات بلادنا الدولية بالسمة العسكرية حيث امتدت غزوات الدولة الحميرية إلى فارس، كما تصدت لمحاربة الروم والأحباش، بيد أن طغيان الطابع العسكري حتى على السياسة الداخلية للدولة الحميرية كان سبباً بالإضافة إلى عوامل أخرى في تدهور الدولة نفسها وبالتالي إنحسار دور بلادنا في العلاقات الدولية في العالم القديم.

السياسة الخارجية في العصر الإسلامي:

لم يستعد اليمنيون مرة أخرى دورهم العالمي الذي كان قد انحسر بتدهور الدولة الحميرية إلا بعد مجئ الإسلام فالدخول فيه (طائعين غير مكرهين)¹ (تجاوزوا ظاهرة التمزق)² ، و (شكلوا أكبر قوة بشرية جاهدت لنصرة الإسلام ونشر كلمة الله، وأسهموا في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية بصورة فعالة)².

بيد أن طبيعة هذا الدور قد جاءت مختلفة عن الدور الذي قاموا به في عصرهم الماضية، فقد كان يحكم هذا الدور تصور جديد للعلاقات الدولية يختلف تماماً عن التصور الذي مانوا ينطلقون منه سابقاً.. ومن ناحية أخرى كان اليمنيون يقومون بهذا الدور ليس كدولة يمنية و إنما كأفراد وجماعات في الدولة الإسلامية التي تحملوا مسؤولية القيام بالقسط الأكبر في تأسيسها وفي حمل رسالتها إلى مختلف بقاع العالم، وما كان من أثر باق للإسلام على تطور العلاقات الدولية مفهوماً وممارسة وتغيير الخريطة الدولية تغييراً دائماً فإنما يرجع الفضل الأكبر فيه إلى أجدادنا اليمنيين الذين ضحوا – لأول مرة في تاريخ العالم – ببعض مصالحهم الوطنية المادية من أجل تحرير أوطان الآخرين وإزالة الحدود الدولية التي كان يقيمها بعض الطغاة لاستعباد من يدخلها.

وبعد أن انفصل اليمنيون عن الدولة الإسلامية بعد أن انحرف حكامها شهد اليمن دولاً يمنية إسلامية استطاعت بعضها أن تقيم علاقات دولية جيدة وواسعة مع باقي دول العالم وتأتي الدولة الرسولية كمثال بارز لهذه الدول حيث نشطت السياسة الخارجية في عهدها

¹ الشماحي ص 51
² الميثاق الوطني ، المقدمة

في مختلف المجالات بما فيها المجالات الإدارية والعسكرية والصحية والثقافية (وتوالت الوفود من قبل الحكومات القريبة والبعيدة تطلب ود المملكة اليمنية فجاءت رسل ملك الحجاز ومصر وبغداد والهند حتى انتهى الأمر أن يبعث ملك الصين بسفرائه إلى ملك اليمن.....)¹.

السياسة الخارجية في عهد الأئمة:

من أهم ما ميز الحكم الأمامي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تمسكه الشديد والتزامه الصارم بسياسة العزلة، وكان الإمام يحيى يبصر سياسة العزلة الشاملة التي كان حريصاً عليها طوال حياته بأن السماح للأجانب بدخول البلاد يقود إلى الإستعمار²، ومع أننا نؤمن أن العلاقات الدولية في عصر الإمام يحيى لم تكن متكافئة بل كانت تحكمها الروح الإستعمارية الوقحة إلا أن من المؤكد أن الدافع الأساسي لحرص الأئمة على سياسة الباب المغلق إنما كان هو رغبتهم في تأييد النظام الإمامي وليس الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله، وكان الإمام يحيى قد أبقى على رغبته بك الدبلوماسية التركي ليقوم باستقبال المبعوثين القادمين من الدول الأخرى ومراقبتهم أثناء وجودهم في اليمن، ومع أن الإمام كان يستعين به وقد يستمع إلى مشورته في تيسير الشؤون الخارجية إلا أن رغبته بك لم يكن يتمتع بحرية التصرف وكان الإمام هو الذي يحسم في النهاية كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية.

وكان الإمام يستقبل أحياناً المبعوثين القادمين من الدول الأخرى ولكنه يرفض السماح بإقامة هيئات دبلوماسية مقيمة في اليمن، وبالمثل لم يكن يسعى لإقامة هيئات دبلوماسية في الدول الأخرى...

وعلى مستوى العلاقات العربية يمكن النظر إلى المملكة العربية السعودية ومصر باعتبارهما من أهم الدول التي كانت تمثل الطرف الآخر في العلاقات اليمنية العربية في عهد الأئمة، كما كان للإمام أيضاً علاقات مع الإستعمار البريطاني في عدن.

¹ حياة الأدب في الدولة الرسولية الحبشي

² نزيه مؤيد العظم رحلة في البلاد العربية السعيدة ص 183.222.223.230

لقد كان الإمام سلبياً جداً في سياسته الخارجية وقد وصلت به السلبية أنه كان يتهاون حتى في الحفاظ على سيادة واستقلال الأراضي اليمنية التي كانت تقع على أطراف دولته، ولا أدل على ذلك عن عدم استجابته لضم الأراضي التي كان قد استردها الأتراك من الإنجليز رغم أن بعض زعماء وعلماء حضرموت قد أتوه ينصحونه بضم هذه الأراضي¹، ولقد استغل الإنجليز - كما هو متوقع - ضعف الإمام الذي بدا واضحاً للعيان فبدأوا يضغطون عليه بشتى السبل فدخل معهم الإمام في تفاوض عام 1920م وتم تعيين معتمدين في كل من صنعاء وعدن² على إثر هذا التفاوض وربما كان هذا هو أول تمثيل رسمي متبادل بين الإمام وطرف خارجي.

وفي عام 1934م حقق البريطانيون غرضهم في عقد معاهدة الصداقة والتعاون جمدت على إثرها مشكلة الحدود الجنوبية، وكان الإمام قد عقد قبل ذلك مع حاكم السعودية معاهدتين الأولى³ في نهاية عام 1931م وقد قصد بها الحاكمان - بصفة أساسية - حماية نظاميهما من أي معارضة وطنية، والثانية⁴ عام 1933م تم بموجبها إنهاء الحرب بين اليمن والسعودية وأعلن الإمام تنازله عن الأراضي التي كانت بيد إلا دراسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام.

وكانت العلاقات بين الإمام ومصر علاقات تقليدية لم تصل إلى درجة عقد اتفاقيات كما هو الحال مع السعودية والإنجليز في عدن، ويلاحظ أن ملك مصر لم يتدخل في الحرب ما بين ملكي اليمن والسعودية لصالح أي منهما، غير أن الأصرة الملكية جعلته يقف إلى جانب الإمام في ثورة 1948م حيث رفض السماح للأحرار بدخول مصر، ويمكن القول أن العلاقات اليمنية المصرية واليمنية السعودية (من بعد 1934م) ظلت علاقات ودية تقليدية حتى بدأت تعثرها التغييرات منذ تغير النظام الملكي في مصر على إثر قيام الثورة الجمهورية في عام 1952م.

¹ ثورة اليمن 67-87 عبد الله الثور ص 12

² الثور ص 15، والعظم ص 212

³ جابر عفيف ص 223، العظم 193-208

⁴ جابر عفيف ص 219

واقترنت علاقات الأئمة بالنظام الملكي في العراق بإرسال بعثتين دراسيتين إلى العراق واستقدام بعثة عسكرية منها لتدريب الجيش اليمني وذلك في عهد الإمام يحي علاوة على توقيع معاهدة اعتراف متبادل (1932م) وتسليم المجرمين (1946/4/1م)¹ وفي خارج العالم العربي عقد الإمام اتفاقيات مع كل من إيطاليا (1926م)² وروسيا (1928م)³ وهولندا (1933م)⁴ - وأثيوبيا (1935م)⁵ وفرنسا (1936م) وبلجيكا (1936م) وأمريكا (1946م) وتشيكو سلوفاكيا (1956م)⁶ والصين (1958م)⁷ ولا يتناقض - كما قد يتبادر إلى الذهن - وجود اتفاقيات للأئمة مع الدول المذكورة سابقاً مع ما أثبتناه سابقاً من حرص الأئمة على انتهاز سياسة العزلة الشاملة في ما يتعلق بعلاقاتهم الخارجية، إذ أن سياسة العزلة كانت بالنسبة للإمام مبدأ ثابتاً يجاهر به ولا يحيد عنه - إلا مضطراً - قيد أنملة ومن الواضح أن هذه الاتفاقيات قد فرضت نفسها على الأئمة بحكم الجوار (العامل الجغرافي) وبحكم بل وبقدر تزايد مقدرة هذه الدول على زعزعة عروش الأئمة، وهو الأمر الذي جعل الأئمة يضطرون إلى البحث عن حل يضمن لهم في آن واحد استمرار حكمهم واستمرار عزلتهم لليمن عن العالم الخارجي، وقد وجدوا هذا الحل في مثل هذه الاتفاقيات التي كانوا يمثلون فيها دائماً طرف القبول السلبي، وإذ ضمنت هذه الاتفاقيات للأئمة إقرار هذه الدول بهم فإنهم قد ابقوا كل البنود التي تسمح بأي تبادل من أي نوع مجرد حبر على ورق أمعناً منهم في إضعاف الشعب اليمني من خلال الحيلولة دونه ودون أي اتصال خارجي قد يجعل الشعب يفكر في الطريقة التي تحكم بها بلادهم.

يتضح مما سبق أن الأئمة كانوا هم الذين يمثلون الطرف اليمني الوحيد في علاقات اليمن خاصة السياسة بالدول الأخرى غير أن هذا الأمر قد تغير نتيجة لتنامي حركة المعارضة

¹ العظم ص 209، الاتفاقيات الدولية 143.148/1، ومع لبنان عقد الإمام معاهدة صداقة وأخرى لتسليم المجرمين (10 شباط 1949م)

² العظم ص 191، الاتفاقيات الدولية 173/3 وجدت عام 1959م

³ العظم ص 187، الاتفاقيات الدولية 123/3

⁴ العظم ص 209، الاتفاقيات الدولية 327/3 وجدت عام 1939

⁵ العظم ص 189

⁶ الاتفاقيات الدولية 289/3

⁷ نفسه 174-167/3

الوطنية وخاصة في ما قبيل وبعد حركة 1948م ثم قيام الثورة المصرية في عام 1952م، استطاعت المعارضة الوطنية أن تفرض نفسها على السياسة الخارجية اليمنية بأن أوجدت لها مراكز نشاط سياسي خارج مملكة الأئمة، ونظراً لأن طبيعة الأنظمة المجاورة للأئمة كانت من نفس طبيعة النظام الأممي فإن هذه الأنظمة رفضت أن تتعاون إيجابياً في خدمة أهداف المعارضة مما جعل المعارضة تتجه إلى إدخال العنصر الشعبي - إلى جانب العنصر الرسمي بين الأئمة وهذه الأنظمة - في علاقات اليمن الخارجية، فنمت المعارضة علاقات خارجية شعبية / شعبية مع قطاعات غير رسمية في مصر و عدن.

وقد ظلت علاقات المعارضة الخارجية علاقات شعبية / شعبية إلى أن قامت ثورة 1952م وأتاحت لها فرصة إقامة علاقات شعبية رسمية كان لها تأثيرها الواضح في علاقات اليمن الخارجية في ما بعد، ويمكن القول أنه منذ نهاية الأربعينات بدأت سياسة العزلة الأممية تنفرج قليلاً وبدأت العلاقات اليمنية الخارجية تنشط قليلاً، فقد أقامت أمريكا علاقات دبلوماسية مع اليمن عام 1946م وقدمت له معونة مادية عام 1948م وعام 1960-1962¹، كما قام عدد من المسؤولين الأمريكيين بزيارة اليمن في هذه الفترة ، وفي منتصف الخمسينات أنشئت في تعز مفاوضات لروسيا والصين، كما أنشئت بعثة تجارية لألمانيا الشرقية في صنعاء.

ومن جانبهم بدأ الأئمة يتخلون قليلاً وبحذر شديد عن عزلتهم الخارجية فشاركوا في تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وفي 1947م زار الأمير عبدالله أميركا، بينهما قام الأمير محمد البدر عام 1955م بجولة في دول الكتلة الاشتراكية بما فيها روسيا والصين وألمانيا الشرقية وتشيكوسلفاكيا كانت من نتائجها الحصول على الأسلحة التشيكية ودخول كل من روسيا والصين إلى اليمن لإقامة مشاريع إنشائية.

¹ الاتفاقيات الدولية 213/2، 347/3، 49/2، 52/2 اتفاقيات طرق وخدمات صحية ومشاريع مياه مع أمريكا.

ودخل الإمام أحمد في حلف ثلاثي مع مصر والسعودية عام 1956م، وفي عام 1958م دخل الإمام أحمد مع مصر وسوريا في اتحاد. ولا ينبغي النظر إلى هذا النشاط المحدود الذي شهدته العلاقات اليمنية الخارجية بأعتبره تحولاً لعقلية الأمامة نحو الانفتاح الخارجي فقد كان هذ التغيير نتيجة عوامل ضاغطة عدة أهمها:

1- الضغط الداخلي والخارجي من قبل الحركة الوطنية على الإمام بضرورة الإنفتاح على العالم الخارجي خاصة الدول العربية والإسلامية، وكانت العزلة الأمامية محل انتقاد شديد من قبل الحركة الوطنية فأراد الأئمة سحب هذا البساط أو هذه الحجة من الأعلام المعارض.

2- تقهقر الاستعمار البريطاني من المنطقة ومسارة الدول الكبرى مثل روسيا والصين وأمريكا إلى إحلال نفوذها محل النفوذ البريطاني المتقهقر في المنطقة، ونظراً لموقع اليمن الإستراتيجي فإن هذه الدول الكبرى كانت تتسارع إلى خطب ود الإمام.

3- تغيير شخصية الحاكم حيث خلف الإمام أحمد أباه يحي وأوكل للبدر الشئون الخارجية وكان هذا الأخير أكثر قبولاً – بالمقارنة بالأمامين يحي وأحمد – للإستجابة لبعض مطالب الحركة الوطنية ومقتضيات التغييرات الدولية فيما يخص السياسة الخارجية.

ومنذ بداية قيام ثورة 1952م فإن السياسة الخارجية اليمنية ارتبطت أكثر ما ارتبطت بدولتين هما مصر والسعودية وفي الوقت الذي رفضت فيه السعودية إقامة أي علاقات مع حركة المعارضة أحياناً والوقوف إلى جانب النظام أحياناً حتى قامت ثورة 26 سبتمبر عام 1962م.

لعل الاستعراض السابق يوضح بجلاء أن العامل الداخلي الأساسي الذي كان يحكم علاقات اليمن الخارجية الرسمية هو البحث نأمين النظام الأمامي واستمراره وفق ما كان يقتضيه فهم الأئمة يومئذ لمواجهة الظروف القائمة آنذاك أما من خلال الإنغلاق

المحكم او عن طريق الإنغلاق الأقل إحصائياً، وبقدر ما استطاعت هذه السياسة الإنغلاقية من أن تحد من تأثير العوامل الخارجية على السياسة اليمنية فإنها قد أدت إلى تراكم مشكلات كثيرة، كما حالت دون تكن اليمن من تنمية سياستها الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية، وقد انعكس هذا الأمر سلباً على السياسة الخارجية اليمنية عندما تمكنت حركة المعارضة من كسر حلقة العزلة الأمامية عن اليمن من قبل أن تقوى على مواجهة المشكلات الداخلية والخارجية التي كانت قد نمت وتراكمت داخل وخارج حلقة العزلة الأمامية.

السياسة الخارجية بعد قيام الثورة:

لاشك أن قيام الثورة في 1962م يمثل نقطة تحول في السياسة الخارجية اليمنية إذ أن نجاح الثورة كان يعني وصول وجهة النظر الانفتاحية والتي كانت تمثلها حركة المعارضة الوطنية إلى زمام السلطة بينما كان على وجهة النظر الإنعزالية والتي كان يمثلها النظام الأمامي التقهقر عن مرحلة السلطة إلى مرحلة المعارضة و – فيما بعد – التقهقر أكثر حتى الفناء، غير أن هذا التحول النظري (أو الاستعداد للتحول) ظل لفترة طويلة (حتى بداية العقد الحالي) مفتقراً إلى الظروف الطبيعية والموجهات النظرية الكفيلة بترجمته إلى واقع عملي ملموس يتطابق أو يتقارب مع الطموحات النظرية، ولا أدل على ذلك أنه بالرغم من هذا التحول فإن السياسة الخارجية لبلادنا ظلت مرتبطة – تماماً كما كان العهد بها في العهد الأمامي – بدولتي مصر والسعودية، بل يمكن التأكيد بأن ارتباط السياسة الخارجية للبلاد بهاتين الدولتين دون غيرها من الدول قد ازداد وثوقاً وارتباطاً في السنين الأولى من الثورة حتى أن دور القوى الداخلية قد تضاعف كثيراً وطغى عليه دور القوى الخارجية في صنع سياسة اليمن الخارجية.

ولقد فعلت الثورة لأهمية تدارك الموقف ومعالجة الأسباب الداخلية التي كانت سبباً في تنامي دور القوى الخارجية في التأثير على السياسة الخارجية لبلادنا وبتمكن الثورة من دحر الهجوم الملكي الأمامي على صنعاء ورد المهاجرين على أعقابهم خاسرين وما تلى

ذلك من وفاق وطني في بداية السبعينات استطاعت الثورة أن تحقق شيئاً من الظروف الموضوعية لتطوير السياسة الخارجية لبلادنا وفكها من أسر القوى الخارجية المؤثرة، بيد أن هذا التمهيد المحدد والذي حققته الثورة لإصلاح مسار السياسة الخارجية لبلادنا لم يتم استثماره فلقد تعذر ذلك طيلة عقد السبعينات وحتى بداية الثمانيات بسبب تفجر المشاكل التي نمت وتراكمت ما بين شطري اليمن في العهد الإمامي/ الإستعماري وبسبب مؤثرات خارجية جديدة تنامت في المنطقة في هذه الفترة.

ومنذ نهاية السبعينات اتجهت قيادة الثورة في بلادنا إلى بذل جهود موفقة لخلق الظروف الملائمة لإصلاح مسار السياسة الخارجية بل وتطويرها لما يخدم مصلحة البلاد. وقد اتخذت هذه الجهود محورين متكاملين:

1- محور عملي وتمثل في معالجة الأسباب الداخلية التي كانت تحول دون تطوير السياسة الخارجية لبلادنا، وحيث أن هذه الأسباب كانت تتمثل أساساً في الخلافات التي طغت على العلاقات ما بين الشطرين والتي كانت بدورها تمثل ضغطاً مؤذياً على السياسة الخارجية فقد اتجهت قيادة الثورة نحو محاصرة هذه الخلافات وإستئصالها ويمننة العلاقات التحاورية بدون وسطاء.

2- محور نظري تمثل في إتجاه قيادة الثورة نحو إيجاد إطار نظري متفق عليه من قبل مختلف فئات الشعب اليمني ليمثل الدليل الفكري لبناء وتطوير السياسة الخارجية على أسس فكرية واضحة وقد تضمن هذا الإطار النظري الميثاق الوطني الذي أجمع عليه الشعب في عام 1982م.

الخطوط العامة للتصور الميثاقي للسياسة الخارجية اليمنية:-

أولاً: طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة:

أ- تشابك العلاقات الدولية:

1- البعد النظري

2- البعد المجالي أو الموضوعي

3- البعد التقديري

ب- الروح الإستعمارية

ت- إستحالة العزلة الدولية

ثانياً: مقومات السياسة الخارجية لبلادنا:

أ- الموقع الجغرافي الإستراتيجي

ب- الكثافة السكانية

ت- الإرث الحضاري

ث- النهج القويم

ج- الإنتماء العربي والإسلامي

ثالثاً: أهداف سياستنا الخارجية:

أ- الأهداف الوطنية

ب- الأهداف الإقليمية

ت- الأهداف العالمية

رابعاً: أسس ومبادئ السياسة الخارجية

1- الوضوح والمنهجية

2- اليقظة والحس المرهف

3- شورية صناعة القرار الخارجي

- 4- التمييز ما بين مستويات التحرك الخارجي
- 5- التمسك بقيم وأخلاقيات المجتمع اليمني
- 6- التمسك بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز
- 7- الإلتزام بالمواثيق الدولية
- 8- الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة

إن بلورت مفهوم أفضل للتصور الميثاقي للسياسة الخارجية تقتضي عدم الإستغناء بالباب الذي أفرده الميثاق الوطني للسياسة الخارجية عن الأبواب الأخرى من الميثاق والتي تضمنت بعض التفاصيل التي تتعلق بالسياسة الخارجية ولم يكن من المستساغ أن تكرر في الباب الخاص بالسياسة الخارجية. إن المنهج السليم لوضع الأطر العامة للسياسة الخارجية لأي دولة ينبغي أن يبدأ أول ما يبدأ بـ:

أ- تحديد طبيعة العلاقات الدولية السائدة في العصر المعني، وتأتي أهمية هذا التحديد من أن الإستقراء التاريخي يؤكد أن العلاقات الدولية لم تكن ذات طبيعة ثابتة بل أنها كانت ومازالت تشهد تغيرات أساسية على مر العصور، ومن ثم فإن أي محاولة لوضع سياسة خارجية لا تأخذ في الإعتبار طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة سيكون مآلها حتماً هو الفشل إن لم يكن بسبب اصطدامها بمتغيرات العصر فلأنها جهلت أو تجاهلت هذه المتغيرات ولم توظفها لخدمة أهدافها.

ب- تحديد وضع الدولة وما تملكه من مقومات مادية ومعنوية يمكن أن تكون عوناً لها في سياستها الخارجية.

ت- على ضوء (أ) و (ب) يتم تحديد أهداف وأسس السياسة الخارجية والوسائل الملائمة لتنفيذها.

ولقد تضمن تصور الميثاق الوطني النقاط أعلاه حيث: تناول الباب الخامس منه تحديد صيغة العلاقات الدولية المعاصرة، وتحديد وضع الجمهورية العربية اليمنية، ومقومات سياستها الخارجية، كما تناول تحديد الأهداف الأساسية، والأسس العامة لسياستها الخارجية، مع إشارة مقتضبة لبعض أساليب ووسائل التنفيذ، ونستعرض فيما يلي أهم ما جاء في الميثاق الوطني عن هذه النقاط:

أولاً: طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة: في نظرة تتسم بالعمق والإدراك الواعي يشير الميثاق الوطني إلى بعض أهم سمات العلاقات الدولية المعاصرة والتي لا ينبغي اغفالها في وضع سياسة خارجية معاصرة لبلادنا كما يلي:

أ- تشابك العلاقات الدولية:- يقول الميثاق: (إن العلاقات الخارجية اليوم أصبحت في منتهى التشابك والتداخل والتعقيد والحساسية فقد اختلطت المصالح الاقتصادية والسياسية بالتيارات الفكرية المنحرفة)¹

ولتشابك العلاقات الدولية أبعاد مختلفة لعل أهمها:

1- **البعد النظري:** أن اختلاف الإرادة الوطنية من قطر لآخر نظراً لتباين وأحياناً تماثل الإمكانيات واختلاف الأيديولوجيات والأنظمة ينتج عنه اختلاف غالباً ما يصل حد التناقض بين مصالح كل دولة وأخرى، بحيث يصعب على قطر ما التعامل إيجاباً مع قطر آخر من غير أن يثير حفيظة أو على الأقل حسد قطر ثالث يعتقد أنه أولى بأي مصلحة كان في الإمكان أن يكسبها.

2- **البعد المجالي أو الموضوعي:** لم تعد السياسة الخارجية لأي دولة تحصر المصالح الوطنية في مصالح اقتصادية فقط كما كان هو الأمر في التاريخ القديم، بل أصبحت السياسات الخارجية للدول تهدف إلى خدمة مصالح أخرى غير اقتصادية كالمصالح السياسية والثقافية والأيديولوجية

¹ الباب الخامس

، وقد تكتسب هذه المصالح غير الاقتصادية أحياناً الأولوية على المصالح الاقتصادية، بل أصبحت المصالح الاقتصادية وخاصة لدى الدول الكبرى مجرد وسيلة لخدمة المصالح الأيديولوجية والسياسية لتلك الدول، ومن هنا طابح من العسير على الدولة أن تحدد موضوعاً واحداً أو جانباً واحداً تحصر فيه تعاملها مع دولة أخرى إذ أنه بمجرد ما تبدأ الدولة تعاملها مع دولة أخرى في مجال محدد كالمجال التقني مثلاً فإن هذا المجال سرعان ما يشتبك بالمجالات الأخرى كالمجال السياسي والأيديولوجي ويغدو متعزراً على الدولة تفادي الآثار غير المرغوبة فيها لتعاملها مع دولة أخرى في مجال محدد.

3- البعد التقديري: لم يعد صنع القرار السياسي الخارجي من شأن شخص واحد أو حتى مؤسسة واحدة وإنما توجد هنالك دائماً – وخاصة في الدول المتقدمة – مؤسسات متعددة ومتشابكة بعضها للإعداد للقرار، وبعضها لإتخاذ القرار، وبعضها لتنفيذ القرار، وبعضها تمارس الضغط على هذه المؤسسات، وتتشابك كل هذه المؤسسات مع بعضها، حيث أن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الدولة أصبحت معقدة جداً كما أصبح التأثير على مسار صنع القرار السياسي الخارجي في دولة ما لمصلحة دولة أخرى أمراً في غاية التعقيد والتشابك أيضاً.

ب- الروح الإستعمارية:- لا تعتبر الروح الإستعمارية في حد ذاتها أمراً مستجداً في العلاقات الدولية إذ طالما عانت العلاقات الدولية عبر تاريخها القديم من هذه الروح الإستعمارية بيد أن الذي جد هو تغير الصورة التي تتشكل بها هذه الروح الإستعمارية، فقد استبدل الإستعمار بصورته القديمة صورة جديدة تتفق ومتغيرات العصر، وبذلك استحق أن يوصف بـ (الإستعمار الجديد). ويتستر الإستعمار الجديد بأساليب مختلفة من أهمها:

التوسع في إقامة الأحلاف والتكتلات العسكرية، والمساعدات، والقروض الاقتصادية، والغزو الفكري والثقافي، والإنقلابات العسكرية، ودعم العملاء المحليين، ويشير الميثاق الوطني إلى حقيقة في غاية الأهمية وهي أن هذا النوع من الإستعمار – أي الإستعمار الجديد – (لم تعد تمارسه الدول الكبرى وحدها) بل قد تجد دولاً صغيرة تمارس بصورة أو أخرى هذا النوع من الإستعمار، وكما ذكر الميثاق فإن إسرائيل تمثل أسوأ مثال لمثل هذه الدول الإستعمارية الصغيرة. ونظراً لخطورة هذا النوع من الإستعمار الذي عادة ما يتسلل إلى الأوطان خفية فإن الميثاق يؤكد على أهمية (أن نبقى في غاية اليقظة والحس المرهف حتى لا نقع – دون أن نشعر – فريسة لنفوذ الإستعمار الجديد الذي يتستر وراء الكثير من الأقنعة البراقة المادية والفكرية ليخفي الوجه القبيح للإستعمار القديم).¹

ج- إستحالة العزلة الدولية : أن التطورات المتلاحقة التي شهدتها وسائل الإتصالات قد وضعت تطور وسائل الإتصالات في مقدمة السمات المميزة لعصرنا هذا وكان من فضل هذا التطور الهائل لوسائل الإتصالات أن ظهر مصطلح (قرية العالم) إشارة إلى أن الإتصال من مختلف أجزاء العالم اليوم لم يعد أصعب إن لم يكن أيسر في كثير من الحالات من الإتصال بين أجزاء القرية الواحدة في العصور الماضية. وبقدر ما ساعد تطور وسائل الإتصال في تيسير عملية الإتصال الإيجابي والمفيد بين مختلف الدول بقدر ما أتاح للقوى الدولية الشريرة تحقيق أغراضها الإستعمارية وسياساتها التوسعية من خلال وسائل تستطيع أن تنفذ إلى أعماق أي دولة من غير استئذان منها، بل ورغماً عنها، وعلى هذه الحقيقة التي لم تعد موضع شك يرتب الميثاق حقيقة أخرى لا تقل عنها ثباتاً و يقيناً وهي أنه (صار من المستحيل على أي دولة

¹ الميثاق: الباب الخامس

أن تتغلق وتتفوق على نفسها أو أن تمنع نفسها وشعبها من التفاعل والتعامل مع بقية دول وشعوب العالم¹

وإذا كان الميثاق الوطني قد أثبت هذه الحقيقة من خلال الإستنتاج المنطقي فإن فشل تجارب بعض الدول الكبرى التي حاولت أن تتجاهل هذه الحقيقة وتعمل على عزل شعوبها قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك صدق هذا الإستنتاج الذي تبناه الميثاق على تطور وسائل الإتصالات، وما بالننا نذهب بعيداً وفشل تجرية العزلة الأمامية لبلادنا حقيقة نعيش نحن آثارها.

ثانياً: مقومات السياسة الخارجية لبلادنا:

نعني بالمقومات هنا العوامل التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر إيجابياً في السياسة الخارجية الدولة ما والمقومات بهذا المعنى تظل دائماً قليلة – إن لم نقل عديمة - الفائدة حتى يعيها ويدرك أهميتها أولاً ثم يخطط للاستفادة منها ثانياً الجهات المعنية بصنع السياسة الخارجية في الدولة صاحبة هذه المقومات، وفي كثير من الأحوال فإن مقومات السياسة الخارجية لبعض الدول قد تتحول إلى نقمة إذا لم تعيها وتوظفها الجهات المعنية التوظيف الإيجابي، ذلك بسبب تنافس الدول الكبرى على الإستفادة من مقومات الدول الصغرى بما يخدم مصالحها وأطماعها الخاصة. والذي بقرأ الميثاق الوطني بتمعن لا بد سيحمد الله كثيرًا على توفيقه لهذا الشعب الكريم لإدراك واستيعاب أهمية المقومات التي حباه الله أياها وعرفه على توظيفها بالصورة المثلى، ويشير الميثاق إلى بعض أهم هذه المقومات قائلاً (عبر مراحل تاريخية كانت اليمن تلعب أدواراً فعالة في منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وبحكم كثافتها السكانية في شبة الجزيرة

¹ الميثاق : الباب الخامس

العربية والخليج)¹ ويتضمن هذا النص ثلاث مقومات للسياسة الخارجية اليمنية:

أ- الموقع الجغرافي الإستراتيجي:- من شأن الإمتداد الجغرافي لبلادنا أن يكسبها موقعاً إستراتيجياً هاماً سواء في السلم أو الحرب.

فبحكم موقعها الجغرافي:-

1- تتحكم بلادنا على مضيق باب المندب الذي يربط بين بحرين تتزايد أهميتهما يوماً بعد يوم، البحر الأحمر بكل ما يمثله من أهمية تجارية عالية وأهمية إستراتيجية عسكرية خاصة للعرب والمسلمين، والمحيط الهندي (و بحر العرب) الذي يشهد تنافساً محموماً بين القوى العظمى، وفي التاريخ المعاصر اتضحت بجلاء الأهمية العسكرية لباب المندب (في الجولة الرابعة من الحروب العربية والإسرائيلية في تشرين الأول أكتوبر عام 1973م عندما شاركت القوات البحرية اليمنية مع القوات المصرية في اقفال مضيق باب المندب ليس فقط في وجه السفن الإسرائيلية بل أيضاً السفن المتجهة إلى إسرائيل)².

2- يمثل اليمن حلقة الوصل ما بين الجزء من الوطن العربي الواقع في القرن الإفريقي ذي الأهمية الإستراتيجية الدولية وبين باقي أجزاء الوطن العربي.

3- يمثل اليمن موقعاً إستراتيجياً مؤثراً بالنسبة لمركز النفط في العالم (دول الخليج والسعودية) ولا أدل على أهمية هذا المركز في الصراع الدولي من أنه يشهد حالياً في قلبه أطول حرب في عصرنا هذا (حرب الخليج) بالإضافة إلى التوترات المستمرة والحروب المتقطعة في عدة أماكن من أطرافه (القرن الإفريقي في الجنوب وأفغانستان في الشرق وفلسطين في

¹ الباب الخامس

² المستقبل العربي (65) 1984/7م، ص 59.

الشمال الغربي ولبنان... إلخ) وكلها حروب وتوترات يسعر نارها الصراع الدولي على هذه المنطقة المهمة من العالم.

4- بالرغم من أن اليمن يقع في أو بقرب مركز الوطن العربي والإسلامي إلا أنه يشارك البلاد العربية الأفريقية في كونها يمكن أن تكون بحكم موقعها الجغرافي وتحركاتها السكانية – حلقة وصل ما بين العالم العربي والإفريقي وخاصة من خلال جارتها أثيوبيا الصديقة. يتضح مما سبق الإمكانيات الهائلة التي تتوفر للدور الذي يمكن أن تقوم به بلادنا في العلاقات الدولية بالاستفادة من موقعها الإستراتيجي ، كما تتضح في ذات الوقت خطورة هذا الموقع الإستراتيجي على السياسة الخارجية لبلادنا في حالة عجزها عن توظيفه بما يحقق مصالحها الوطنية والقومية.

ب- الكثافة السكانية:- تأتي الجمهورية العربية اليمنية في المرتبة الثانية بين دول شبه الجزيرة العربية التسع من حيث حجم السكان أما اليمن الموحد أرضاً وشعباً فإنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث حجم السكان في شبه الجزيرة العربية، ولهذا التفوق في حجم السكان أهميته في السياسة الخارجية نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به المورد البشري في العلاقات الدولية سواء كقوة عسكرية أو كقوة إنتاجية أو كقوة شرائية مغرية لطلاب الأسواق الدولية.

ومما يزيد من أهمية الكثافة السكانية لبلادنا أن المورد البشري هو أهم ما ينقص كافة دول المنطقة - أي دول شبه الجزيرة العربية الأخرى - وهو الأمر الذي يجعل الدور الذي يمكن أن تقوم به بلادنا في أي محاولة للتكامل في المنطقة دوراً متميزاً لا يمكن الإستغناء عنه ولا يمكن تأمينه من أي دولة أخرى غير بلادنا في المنطقة. ومن جانب آخر فإن هذه الكثافة السكانية العالمية لبلادنا قد حققت لها انتشاراً بشرياً فعالاً في كل دول المنطقة ولا

يكتسب هذا الانتشار فعاليته فقط من كونه إنتشاراً واسعاً ينفذ إلى كل دول المنطقة وإنما أيضاً من الدور الإنتاجي الهام الذي يقوم به كل دول المنطقة.

ج- الإرث الحضاري:- يعيد الميثاق إلى الأذهان الدور الهام الذي كانت تقوم به بلادنا في مجال العلاقات الدولية في مراحل من تاريخها، ولا شك أن الغرض من الإشارة إلى هذا الدور التاريخي لبلادنا ليس هو إجتزاز الماضي التليد أو التباكي عليه، وإنما هو الإستدلال بالتاريخ كشاهد قائم على قدرة الإنسان اليمني ومهارته ي توظيف مقومات بلاده لتعزيز سياستها الخارجية. وبالإضافة لذلك يكتسب الإرث الحضاري أهميته لكونه السجل الذي يجمع تجاربنا الماضية في مجال العلاقات الدولية، ولاشك أنه بقدر أهمية أخذ المتغيرات العصرية في الإتيار فإن من المهم أيضاً الإعتبار بدروس ماضينا التليد في رسم سياستنا الخارجية ن وإن نجاحنا في توظيف إرثنا الحضاري في مجال العلاقات الدولية سيكسب سياستنا الخارجية زخماً دافعاً وجذوراً ضاربة في أعماق التاريخ.

د- المنهج القويم:- إن النظام الداخلي لأي دولة – كما سبق القول – يؤثر تأثيراً شديداً على سياستها الخارجية، والنظام الداخلي لأي دولة إنما يعكس المنهج الذي تتبعه الدولة لمعالجة أمورها في مختلف الميادين، ولذلك فإنه بقدر ما يملك المنهج السائد في الدولة من مقومات إيجابية في ما يتعلق بالعلاقات الدولية بقدر ما يزداد الدور الإيجابي لهذا المنهج – وتبعاً النظام الداخلي – على السياسة الخارجية لهذه الدولة. ويقوم المنهج في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية بدورين متكاملين يتمثل الدور الأول في توجيه السياسة الخارجية إلى الأهداف والأساليب والوسائل المثلى التي ينبغي عليها أن تتبناها في علاقاتها الخارجية بينما يتمثل الدور الثاني في صون الدولة وشعبها من الإنعكاسات والآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على انفتاح

الدولة على غيرها من الدول ومن الإختراقات وسياسات التسلل التي تتبعها بعض الدول ضد الأخريات، وينظر الميثاق - بحق - إلى المنهج الإسلامي الذي تتبناه بلادنا حكومة وشعباً بإعتباره أقوم المناهج كافة وأقدرها على توجيه العلاقات الدولية الوجهة المثلى والتي تحقق مصالح شعوب الأرض كافة، فهو (منهج للبشرية جمعاء أرسى مصدره الإلهي في قواعده وأصوله من سعة الآفاق وكلية الإحاطة ما جعله عالمياً قنطرة على الحياة والعطاء والإبداع)¹.

ويشير الميثاق إلى أننا بفضل هذا النهج الإسلامي القويم نستطيع أن نتفاعل مع غيرنا ونستفيد منهم من غير أن يسبب لنا هذا التفاعل آثاراً سلبية (وفي إطار المفاهيم العظيمة للإسلام نستطيع أن نتعامل مع التقدم الفكري والعلمي - أخذاً وعطاءً - دون أن نكون نهياً للأفكار والنظريات المتصارعة الفردية والجماعية)²، وهكذا فإن من شأن المنهج الإسلامي الذي تتبناه بلادنا أن يكسبنا الثقة في مقدرتنا على التعامل الدولي، ولا بد أن هذه الثقة ستنعكس إيجاباً على سياستنا الخارجية من حيث أنها ستدفعنا إلى الإنفتاح على الغير و - في نفس الوقت - ستصوننا من التبعية الدولية التي تنتج عن الشعور بالنقص والحاجة إلى الوصاية المنهجية.

هـ - الإنتماء العربي والإسلامي :- من أهم الظواهر المؤثرة في العلاقات الدولية المعاصرة ظاهرة التكتلات الدولية سواء على أساس اقليمي أو أساس أيديولوجي و اقتصادي، وأصبح لهذه التكتلات دور فعال في العلاقات الدولية بصفة عامة والمنظمات الدولية بصفة خاصة ويماً بعد يوم تتنامى الدبلوماسية الكتلية على حساب الدبلوماسية الثنائية، وإنطلاقاً من إدراكه لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به انتماؤنا العربي والإسلامي كأحد أهم المقومات

¹ الميثاق الوطني الباب الأول
² الميثاق الوطني الباب الأول

الإيجابية لسياستنا الخارجية فإن الميثاق قد أولى هذين الإنتمائين كما سنرى إهتماماً خاصاً في إطار علاقاتنا الدولية.

ثالثاً: أهداف سياستنا الخارجية: يحدد الميثاق الوطني أهدافاً استراتيجية ينبغي لسياستنا الخارجية أن تسعى نحو تحقيقها، وهي أهداف تأتي في مقدمتها الأهجاف الوطنية فالإقليمية ثم العالمية.

أ- **الأهداف الوطنية** : يمكن اجمال الأهداف الوطنية لسياستنا الخارجية في هدف استراتيجي واحد هو خدمة أغراض وتوجهات السياسة الداخلية، ويعبر الميثاق عن هذا الهدف الإستراتيجي الشامل من خلال تأكيده على أن السياسة الخارجية (لا بد أن تكون متوازنة ومتطابقة مع سياستنا الداخلية التي تضمنها هذا الميثاق). ويورد الميثاق في مقدمة أهداف سياستنا الداخلية : الأمن الوطني، والسيادة الوطنية، والتنمية الشاملة: (توفير الضمانات الضرورية لحماية كيان اليمن أرضاً وشعباً من أي خطر خارجي أو داخلي)¹، (الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله باعتبار ذلك قيمة المصلحة العليا)²، (دفع عملية التنمية من أجل ازدهار وتقديم اليمن)³، ولتحقيق الأغراض الوطنية السابقة يرى الميثاق أهمية الإستعانة بالآخرين حكومات وشعوباً في سبيل بنا دولتين: (ولا بد لنا أن نستفيد من تجاربنا وتجارب الآخرين من خلال دراسة موضوعية لتلك التجارب)⁴.

ب- الأهداف الإقليمية:

1- **حماية الأمن القومي**: لا يستقيم فصل الأمن الوطني لبلادنا عن

الأمن القومي للبلاد العربية كافة إذ أن أمننا الوطني يتأثر سلباً

وإيجاباً بمدى ضعف أو قوة الأمن القومي العربي، ولذلك يؤكد

¹ الميثاق الوطني ، البيا الثاني

² الميثاق الوطني ، البيا الثاني

³ الميثاق الوطني ، البيا الثاني

⁴ الميثاق الوطني ، الباب الثالث

الميثاق أهمية تفاعلنا،) مع كل قضايا أمتنا العربية العادلة والمشروعة)¹ و(إسهامنا معها في كل معاركها ضد أعدائها)²، وأن القوات المسلحة اليمنية لا بد وأن تتحمل دورها في (الإسهام والمشاركة في القضايا العربية والإسلامية)³.

2- تحقيق الوحدة العربية والإسلامية: إن دعم قضايا الأمن

والإنماء في العالم العربية والإسلامي يقتضي مزيداً من التقارب والتكامل بل الوحدة بين دول العالم العربي والإسلامي، ومن منطلق الإيمان بواجبنا في الإسهام في دعم قضايا الأمن والإنماء في العالم العربي والإسلامي، وإدراكاً للمردود الإيجابي لهذا الدعم على قضايانا الوطنية فإن الميثاق يجعل في مقدمة أهداف سياستنا الخارجية العمل نحو تحقيق الوحدة العربية والإسلامية. لذلك فإن الميثاق ينظر إلى الوحدة اليمنية باعتبارها (الخطوة الأولى التي لا بد أن نخطوها حتى نتمكن من الإسهام في تحقيق قيام الوحدة بين أقاليم الوطن العربي)⁴ وتحقيق الوحدة العربية (ينبغي أن يكتسب بعده ومضمونه الإسلامي)⁵، (من أجل بناء المجتمع العربي القوى في أفكاره، ووسائل حياته المتمسك بعقيدته و)⁶.

ح- الأهداف العالمية:

1- السلام العالمي: لقد تطورت الأسلحة في عصرنا هذا تطوراً ألغى الفواصل الجغرافية، بحيث ان في مقدور أي دولة عدوانية تهلك هذه الأسلحة أن تقلق أمن

¹ الباب الثاني (الميثاق)

² الباب الثاني (الميثاق)

³ الباب الرابع (الميثاق)

⁴ الباب الثاني

⁵ الباب الثاني

⁶ السياسة الخارجية

العالم وسلامته، وأصبح من المتعذر تفادي الآثار العالمية للحروب الثنائية أو الإقليمية، ولأن السلام القطري أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالسلام العالمي وهو هدف البشرية وغايتها المنشودة وفي ظلّه يمكن أن يسود الرخاء والعدل وأن تنتشر الرفاهية في كافة صقاع المعمورة)³، فإن (توفير سلام عادل تنعم به البشرية)¹ أمر لا ضامن من أن تسعى إليه الدول بمختلف مستوياتها، وفي هذا الإطار يؤكد الميثاق إلترامنا بأن (تواصل دعم مبادئ التعايش السلمي بين الأمم).

2- دعم قضايا التحرر والعدالة: للميثاق موقف مبدئي – لا يقبل المساومة – من قضية الحرية فالحرية (هي فطرة الله التي فطر الناس عليها وأي اعتداء عليها أو احتكار لها لا يعتبر مجرد إعتداء على حق من حقوق الإنسان والمجتمع فحسب بل أنه تحد لإرادة الله) ولا يقصد الميثاق بالإنسان والمجتمع هنا الإنسان والمجتمع اليمينين فقط وإنما المقصود هو جنس الإنسان أينما كان وفي كل المجتمعات البشرية (أن الحرية مبدأ أساسي أكده الإسلام وهي ضرورة من ضرورات الحياة في جميع المجتمعات البشرية)²، وبناءً على هذا الفهم الأصولي للحرية يضع الميثاق الدفاع عن حرية الشعوب وقضاياهم العادلة ضمن أهداف سياستنا الخارجية: (أن يستمر تأييدنا لقضايا التحرر الوطني وتأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض سياسة التمييز العنصري)

3- نظام اقتصادي عالمي جديد: يسيطر على الاقتصاد العالمي اليوم نظامان اقتصاديان أساسيان هما النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي، وبغض النظر عن الإختلافات المنهجية بين هذين النظامين فإن النظام الإقتصاد العالمي الذي يسيطران عليه قد فشل في أن يحقق لهذا العالم الحد الأدنى من أغراضه الاقتصادية، فمازالت السمات البارزة للاقتصاد العالمي هي: ا

¹ السياسة الخارجية
² الميثاق الوطني الباب الثاني

حتكار الدول المتقدمة للتجارة العالمية، واستغلالها للدول الفقيرة التي تعاني من :
التبعية الاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة ، وموجات الجوع.
وفي مقابل هذا الوضع السيئ للإقتصاد العالمي يتبنى الميثاق الوطني تصوراً
اقتصادياً إسلامياً في إمكانه أن يقدم الحلول الناجحة لمشكلات الإقتصاد العالمي
إذا ما وجد طريقة للتطبيق، ومن شأن هذا التصور الميثاقي للإقتصاد أن يستبدل
بالعلاقات الاقتصادية الظالمة التي تسيطر على العلاقات الدولية حالياً علاقات
اقتصادية دولية أكثر عدالة وإنسانية، وأقدر على تحقيق تنمية اقتصادية دولية
متوازنة.

وحيث أن الدول النامية هي أكثر تضرراً من النظام الاقتصادي العالمي الحالي
فإن الميثاق الوطني يوجه سياستنا الخارجية للتعاون مع الدول النامية وتنظيم
جهودها في سبيل استبدال نظام اقتصادي عالمي جديد بالنظام الاقتصادي العالمي
الحالي وإن (علينا أن نعمل متضامنين مع الدول النامية لإيجاد نظام اقتصادي
عالمي جديد)¹.

4- الفاعلية الدولية: لاشك أن مدى نجاحنا في تحقيق الأهداف السابقة
لسياستنا الخارجية سواء منها الوطنية أو الإقليمية والعالمية يتوقف على مدى
فعالية وكفاءة تحركنا الدولي على المستوى الثنائي وعلى مستوى المنظمات
الإقليمية والدولية ومن هنا كان لا بد من أن نحرص سياستنا الخارجية على تحقيق
أكبر قدر ممكن من الفاعلية الدولية على مختلف المستويات، ولذلك أكد الميثاق
أهمية (أن يكون لنا وجود فعال في لقاءات وجهود دول العالم الثالث ودول عجم
الإنحياز وفي نطاق الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها)². كما يشير الميثاق إلى
ضرورة توظيف إمكاناتنا الداخلية لتحقيق مزيد من الفاعلية الدولية (أن قدرة

¹ الميثاق، الباب الخامس
² الميثاق، الباب الخامس

بلادنا سوف تزيد فعاليتها في المجالين العربي والدولي، بعد أن نتمكن من إعادة وحدتها أرضاً وشعباً وحكماً، ومن استغلال إمكاناتها المادية والبشرية¹ وفي إطار تعزيز الفاعلية الدولية لبلادنا رسم الميثاق لسياستنا الخارجية أسساً ومبادئ من شأنها أن تزيد من فاعلية سياستنا الخارجية .

رابعاً: أسس ومبادئ السياسة الخارجية

1- **الوضوح والمنهجية:** كان الطابع الغالب للعلاقات الدولية في العصور الماضية هو الغموض والسرية، ولم يكن المقصود من هذه السرية هو حماية الأمن الوطني بقدر ما كان المقصود هو حماية النظم الحاكمة من خلال إخفاء ألامعيبها الدولية على شعوبها. ومن جانب آخر كانت ومازالت الإنتهازية وسياسات ردود الفعل هي التي تحكم العلاقات الدولية بدلا من الإلتزام بمنهج ثابت لا يتعارض مع القدر المطلوب من المرونة في العلاقات الدولية، ويرفض الميثاق الوطني أن نبني سياستنا الخارجية على الغموض وحجب الحقائق سواء عن الشعب أو عن العالم – إلا بالقدر الذي يتطلبه الحفاظ على أمن الوطن أو تقتضيه مسار العلاقات كما يرفض سياسات الإنتهازية والتقلب، ولذلك يؤكد الميثاق على أهمية أن تكون سياستنا الخارجية واضحة ومبنية على منهج واضح ف (لا بد أن نضع منهجاً واضحاً لا أسلوب التطبيق العملي لتلك السياسة العامة حتى تنسجم مع مواقفنا الصادقة والواضحة من قضايانا الوطنية والعربية والإنسانية)²، وفي الواقع فإن الميثاق يركز على أهمية الوضوح ليس في السياسة الخارجية فحسب وإنما في كل مناحي العمل

¹ الميثاق ، الباب الخامس
² السياسة الخارجية

السياسي فـ (لابد أن يملك الوضوح وضوح الهدف ووضوح الوسيلة)¹ بل أن الميثاق نفسه إنما جاء لـ (يحقق لنا وضوح الرؤية)² أما تركيز الميثاق على ضرورة المنهجية فهو يأتي (إنطلاقاً من الثقة المطلقة بشمولية المنهج الإسلامي)³ وإيماناً منه بأهمية المنهجية لتحقيق وضوح الرؤية في كل شئ.

2- **اليقظة والحس المرهف:** تتسم العلاقات الدولية المعاصرة بأن أساليب ووسائل التدخل في سياسة الدول الأخرى والتأثير في إرادتها الوطنية لم تعد كما كانت سافرة ومباشرة بل أصبحت تميل إلى التخفي والتسلل تحت أقنعة لا تثير الشكوك لدى الدول المقصودة، وفي ظروف كهذه فإن سياسة الوضوح التي يؤسس عليها الميثاق الوطني سياستنا الخارجية يمكن أن تتحول إلى سذاجة أو بلاهة سياسية إذا لم تلازم هذا الوضوح اليقظة والحس المرهف تحسباً لأي استغلال من الجهات الأخرى لهذا الوضوح والبراءة في التعامل، ومن هنا يقول الميثاق (فقد أصبح وضوح مبادئ وأساليب السياسة الخارجية لا يكفي وحده لقيام علاقات متكافئة بيننا وبين الدول الأخرى، إذ لابد مع ذلك أن نبقي في غاية اليقظة والحس المرهف حتى لا تقع - دون أن نشعر - فريسة لنفوز الإستعمار الجديد الذي يتستروا وراء الكثير من الأقنعة البراقة المادية والفكرية ليخفي الوجه القبيح للإستعمار القديم)⁴، وأول ما تقتضيه اليقظة هو المتابعة الشاملة والدقيقة لكل تحركات الغير على الساحة الدولية سواء في وقت السلم أو الحرب وسواء صدرت هذه التحركات من الأصدقاء أم من الأعداء ويعني ذلك اعطاء الإهتمام الكافي لمؤسسة المعلومات

¹ المقدمة

² المقدمة

³ الباب الأول

⁴ الميثاق، السياسة الخارجية

المعنية بهذا المجال، ولا بد من إن تخضع المعلومات المتتابة عن تحركات الغر إلى تقويم وتحليل دقيقين من قبل المؤسسات المعنية كمؤسسات البحوث والدراسات الإستراتيجية لتبين اتجاهات الغير ونواياه، وحتى لا نفاجاً بالأحداث.

3- شورية صناعة القرار الخارجي: لقد عانت سياستنا الخارجية في

الماضي كثيراً من العقلية الأمامية التي كانت تحرص على شخصنة شئون الحكم – أي ربطها بشخص الحاكم فقط – سواء منها ما يتعلق بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. ومن منطلق الإستيعاب الواعي للمآسي التي ترتبت أو يمكن أن تترتب على شخصنة شئون الحكم جاء الميثاق الوطني ليقدر الشورى مبدأ أساسياً لا ينبغي تجاوزه في شئون الحكم، ووسع من دائرة الشورى ومفومها لتشمل كل شئونا السياسية الداخلية منها والخارجية (أن الديمقراطية التي يجب أن ننتجها والتي تقوم على المؤسسات الدستورية تتسع لأصول الحكم بكل ما فيها من شمول)¹، وباعتبار سلطة صناعة القرار السياسي الخارجي من السلطات العامة كان لا بد من خضوعها للشعب (فالشعب مصدر السلطات جميعاً)²، وخضوع السلطة للشعب يعني عملياً خضوعها للمؤسسات التي يختارها الشعب بطريقة شورية، وهكذا أحل الميثاق المؤسساتية محل الشخصية في صنع السياسة الخارجية. بيد أن المؤسساتية قد لا تحول دون الطغيان الفردي أو طغيان بعض المؤسسات على ماسواها إذا لم تلتزم هذه المؤسسات بشورية صنع القرار فلذلك تجد الميثاق يؤكد على المنهج الشورى في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات والمؤسسات (يجب أن يبني المقياس الديمقراطي في مجال اتخاذ القرارات على

¹ الباب الثاني
² الباب الثاني

مختلف المستويات مع المؤسسات وهو أن ما تختاره الأكثرية يصبح قرار الجميع الملزم ويجب على كل فرد الإلتزام به وأن اختلف مع رأيه¹، وبالإضافة إلى أن الشورية- وما تقتضيها من مؤسسات – هي المنهج الأسلم للوصول إلى القرار الأفضل في ما يتعلق بالسياسة الخارجية فإنها هي الطريقة الوحيدة لضمان عدم تلاعب أو تأثير القوى الخارجية على الجهات المعنية بصنع السياسة الخارجية. وعلى النقيض مما قد يترأى للبعض من أن الشورى أو الديمقراطية تقلل من فاعلية السياسة الخارجية للدولة فإن الميثاق الوطني يورد (قيام الدولة على أسس ديمقراطية ومؤسسات دستورية)² في مقدمة الأسباب التي (تجعل من تحركنا الخارجي عملية سهلة ومفهومة ومقبولة وفعالة)³

4- التمييز ما بين مستويات التحرك الخارجي: أن العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية متعددة ومتباينة بحيث أنه من المتعذر أن تتطابق العوامل المؤثرة في علاقات الدولة بدولة أخرى – كماً وكيفاً – مع العوامل المؤثرة في علاقات هذه الدولة بدولة ثالثة، وينتج عن ذلك أن الإستيعاب الواعي لكل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية يقتضي أن تعامل كل دولة على حدة ولكن نظراً لأن هذه الإختلافات بين العوامل المؤثرة في العلاقات الخارجية من دولة إلى أخرى تميل إلى أن تتضاءل وتغدو ثانوية – من غير أن تتلاشى كلياً – في كل مجموعة متقاربة من الدول فإن المنهج العملي يقتضي تقسيم دول العالم إلى مجموعات تحدد لها مستوياتها من حيث أهميتها للدولة، وبعدها أو قربها من محور السياسة الخارجية لهذه الدولة وعلى الدولة من بعد ذلك تحديد خصوصيات التعامل مع كل مستوى على حدة. ويميز الميثاق الوطني

¹ الباب الثاني، الميثاق الوطني

² الباب الخامس

³ الباب الخامس

بين مستويات عدة في سياستنا الخارجية، كما يرتب هذه المستويات وفقاً لألوية وخصوصية علاقات بلادنا مع كل مستوى وقد جاء هذا الترتيب كالتالي:

1- مستوى شبه الجزيرة العربية ودول الخليج

2- مستوى العالم العربي

3- مستوى العالم الإسلامي

4- مستوى الدول النامية غير المنحازة

5- مستوى المنظمات العالمية

6- مستوى الدول العظمى وحليفاتها والدول التابعة لها.

والميثاق وإن كان يميز بين هذه المستويات على أسس موضوعية وواقعية إلا أنه لا يرى أن يكون هذا التمايز سبباً في الصراع ما بين هذه، بل يهدف إلى التوحيد ما بين بعضها، فالعلاقات المتميزة مع دول شبه الجزيرة العربية والخليج من شأنها أن (تساعد في مرحلة من المراحل على وضع اللبنة الأولى من صرح الوحدة العربية المنشودة)¹ و(تحقيق الوحدة العربية الشاملة يجب أن يكتسب بعده ومضمونه الإسلامي)² ولا بد من (تحقيق المزيد من التضامن بين الدول الإسلامية ودول العالم الثالث)³

5- التمسك بقيم وأخلاقيات المجتمع اليمني: لم يعد خافياً أن الحرب الباردة التي تدور رحاها في عالم اليوم قد جعلت الغزو الفكري والأخلاقي يأتي في مقدمة أهداف التعامل للدول العظمى وحليفاتها بل وكثير من الدول الصغرى أيضاً، وفي ظروف كهذه فإن من أخطر السلبيات التي يمكن أن تترتب على سياسة الإنفتاح الخارجي التي يتبناها الميثاق الوطني أنها يمكن أن تكون مدخلاً تتسلسل منه القوى المختلفة بقصد التأثير على قيم وأفكار وأخلاق مجتمعنا.

¹ الباب الخامس

² الباب الخامس

³ الباب الخامس

ولأهمية الحفاظ على قيمنا وأفكارنا وتراثنا لما في ذلك من حفاظ لهويتنا واستقلالنا الفكري وسيادتنا الوطنية فإن الميثاق الوطني يؤكد أن تعاملنا مع الآخرين وتفاعلنا مع معطيات العصر العلمية والحضارية ينبغي ألا يكون على حساب قيمنا وأخلاقنا و (نستطيع أن نتعامل مع التقدم الفكري والعلمي - أخذاً وعطاءً - دون أن نكون نهياً للأفكار والنظريات المتصارعة)¹ و(لا بد أن نبقي مرتبطين بقيمنا الروحية والأخلاقية نستمد منها الإستمرارية الثقافية والحضارية)²

6- التمسك بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز: أن الصراع الدولي القائم بين القوى العظمى يدفع هذه القوى للبحث عن دول تتحاز إلى طرفها وخاصة من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في هذا الصراع، ونظراً للأهمية الإستراتيجية لبلادنا في هذا الصراع الدولي فإن كسب انحياز بلادنا لجانب طرف أو آخر ظل دائماً أساسياً من أهداف كل القوى المتصارعة.

وإدراكاً من الميثاق لمخاطر الإنحياز لأي القوى المتصارعة على استقلال وسيادة وأمن بلادنا، بالإضافة إلى إدراكه لأهمية الإلتزام بسياسة عدم الإنحياز لتحقيق تنمية مستقلة وضمان تدفق المساعدات والقروض من مختلف الجهات فإن الميثاق أكد ضرورة تمسك سياستنا الخارجية بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز.

7- الإلتزام بالمواثيق الدولية: أن المواثيق تغدو لا معنى لها إذا ما فقدت عنصر الإلتزام وبقدر أهمية المواثيق للنظم الداخلية للدول فإنه لا يمكن تصور استقرار النظام الدولي في غياب المواثيق أو في ظل مواثيق لا تحظى بإحترام الدول المعنية. وحيث أن الحفاظ على استقرار العلام وسلامته يمثل هدفاً أساسياً من أهداف الميثاق فقد ألزم الميثاق سياستنا الخارجية بالإلتزام بالمواثيق الدولية التي تدخل بلادنا طرفاً فيها كميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية.

¹ الباب الأول
² الباب الثالث

8- الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة: أن التعامل الإيجابي والمثمر بين الدول إنما يمكن أن يكون في ظل إحترام هذه الدول لبعضها أما في غياب الإحترام المتبادل فإن العلاقات الدولية غالباً ما تتعرض لسوء التفاهم ولتوجس الدول وخاصة الصغرى من سوء نوايا أو أغراض الدول الكبرى، وفي إطار الإحترام الدولي المتبادل فإن على الدول أن تتخلى عن الأنانية والبحث عن مصالحها الخاصة فقط على حساب مصالح الدول الأخرى، وبدلاً عن ذلك عليها أن تراعي مصالح الدول الأخرى بقدر ما تراعي مصالحها هي.

وختاماً

يطيب للقلم أن يقف ببعد أن أوقف القارئ على معالم السياسة الخارجية في الميثاق الوطني، فبدت تلك المعالم وقد اكتست بالفهم الميثاقي حلة قشبية، واستقام عمودها على أرض راسخة صلبة، تتعامل مع البشر من منطلق العقيدة التي تفعل في المصالح ولا تنفعل بها، ويشكل الإستمسك بها والرؤية للأحداث والمعاملات من خلالها مصلحة كبرى تصغر عندها كل مصلحة ومبادئ العقيدة في نفس الوقت هي المعيار الثابت في الولاء والحب والعداء والكره، والقرب والبعد، في سمو نظرة ، وأفق واسع، واستيعاب غير مخل.

وبالله التوفيق.....

